■ الفصل الخامس

سقوط نظام الديمقراطية البرلمانية : لماذا؟

مقدمة

اتسمت الحياة السياسية المصرية في الفترة ما بين صدور دستور 1923 وتدخل الجيش عام 1952 أساسًا بسمة عدم الاستقرار، فعلى مستوى الوزارة مثلًا تعاقب على الحكم خلال هذه الفترة التي تقرب من ثمان وعشرين سنة ونصف 38 وزارة؛ أي إن متوسط عمر الوزارة كان أقل من تسعة شهور، وفي الشهور الستة الأولى من عام 1952 توالى على الحكم 4 وزارات بمعدل شهر ونصف كمتوسط لعمر الوزارة، فوزارة على ماهر الثالثة مثلًا عاشت 33 يومًا، ووزارة نجيب الهلالي الثانية ظلت يومًا وبعض يوم.

وعلاوة على عدم الاستقرار الوزاري، شهدت مصر عدم استقرار برلماني، تمثل في قيام الملك بحل البرلمانات، وترتب على ذلك أن جميع البرلمانات المصرية خلال هذه الفترة – ماعدا برلمان 1945 – لم تكمل مدتها المقررة، كما شهدت بروز حركات الرفض، التي لا تعترف بشرعية النظام السياسي الاجتماعي القائم، وتلجأ إلى الأساليب غير الدستورية كالعنف والاغتيال كأدوات للعمل السياسي، وانتهت التجربة بتحرك الجيش في 23 يوليو 1952، وبدء مرحلة جديدة من تطور نظام الحكم في مصر.

وتثير قضية تقييم هذه التجربة العديد من المشكلات؛ فالتقييم عملية محفوفة بالمخاطر، مليئة بالصعاب، تحيط بها المزالق والأهواء، لذلك ينبغي بداية تحديد إطار ومعايير التقييم؛ حتى نقلل من انحيازات الباحث بقدر الإمكان.

ويمكن عرض هذه المعايير فيما يلي:

1 – إن التاريخ هو حركة متدفقة يرتبط فيها الماضي والحاضر والمستقبل ارتباطًا وثيقًا.

2 – ومن ثم فإن الواقعة المراد تحليلها يجب أن تدرس في إطار ما سبقها وما لحقها من أحداث، فهي ليست مجرد حدث وقع واكتمل في الماضي، بل ترتب عليه نتائج وسبقته مقدمات يجب أن نأخذها في الاعتبار.

3 – إن أي واقعة لا يجب أن ينظر إليها في عزلة عن ظروفها ومحدداتها التاريخية، فالقائد السياسي على سبيل المثال لا يتمتع بتلك الحرية الكبيرة في اتخاذ القرار، التي يتصورها البعض أحيانًا، بل تقيد حركته العديد من العناصر والمتغيرات الداخلية والخارجية.

في هذا الإطار، فإن مرحلة 1923– 1952 ينبغي أن ينظر إليها في إطار ظروفها، والتحديات التي واجهتها، والوضع الاقتصادي الاجتماعي لمصر خلال هذه الفترة، والقوى الاجتماعية السائدة وقتذاك، والإنجازات التي حققتها، والمشكلات التي عجزت عن حلها. وبعبارة أخرى.. فإنه ينبغي النظر إليها على أنها خاتمة وتتويجًا لمرحلة تاريخية سبقتها، وعلى أنها تمثل، في نفس الوقت، بداية لمرحلة جديدة في التطور المصري.

المبحث الأول

تقييم مرحلة الديمقراطية البرلمانية : ما لها وما عليها

إن نقطة البدء في هذا المجال، هي أن التجربة الديمقراطية في مصر خلال هذه الفترة لـم تكـن كاملة، وأن القـوى الديمقراطية كانت تعمـل في إطار يوفر لأعدائهـا عديدًا من الحقوق الدسـتورية والقـوة الاجتماعية، وهكذا فإن الليبراليـة بمعناها الحقيقي لم تمنح فرصتهـا كاملـة للتطبيق قبل عـام 1952، وأن الحكم تركز – في واقـع الأمر – في القصر والبورجوازيـة الكبيرة من أحزاب الأقلية، التي قامـت بتزييف الحياة النيابية، وإيجاد جو دائم من عدم الاسـتقرار السياسـي في المجتمع؛ نتيجة لانتهاكها الدسـتور وغياب سـند شعبي لها[1].

أولًا: الإيجابيات : تطوير الجماعة السياسية المصرية

اسـتطاعت مرحلـة الديموقراطية البرلمانية أن تترك بصماتها على الجماعة السياسـية المصرية، وأن تطرح قيمًا سياسـية رئيسـية، لعل أبرزها اثنتان: أولاهما – الوحدة الوطنية وتكريس مفهوم الوطنية المصرية، وثانيتهما – إقرار الحريات العامة في المجتمع.

1- الوحدة الوطنية ومفهوم الوطنية المصرية:

تعتبـر الوحدة الوطنية المصرية إحدى الإنجازات الرئيسـية لثورة 1919، التي انصهر فـي آتونهـا كل من المسـلمين والأقباط، حتـى لقد اتخـذ المصريون خلال الثـورة علمًا

(1) د. عبد العظيم رمضان: الليبرالية في التطبيق 1924 – 1952، الطليعة، السنة الثامنة، عدد 8، أغسطس 1972، ص ص 63 – 70.

في وسطه هلال أبدلت بنجومه صلبان، وكما ذكرنا من قبل فقد خطب القساوسة على منابر المساجد، وخطب مشايخ المسلمين أمام مذابح الكنائس، ولعب القمص مرقص سرجيوس دورًا كبيرًا في تأييد الثورة والدفاع عن استقلال مصر، ومن كلماته في هذا الصدد: «إذا كان الاستقلال متوقفًا على الاتحاد، وكان الأقباط في مصر حائلًا دون ذلك، فإني مستعد لأن أضع يدي في يد إخواني المسلمين للقضاء على الأقباط أجمعين؛ لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة»[1].

وتجلى معنى الوحدة الوطنية في عديد من الوقائع؛ ففي 24 أبريل 1919 استقبلت لجنة من السيدات المسلمات في مسجد السيدة زينب وفدًا من السيدات القبطيات، اللاتي حضرن لشكرهن على التهنئة بعيد الفصح، وقبل وصول لجنة ملنر، وعندما اعتقلت السلطات الإنجليزية محمود سليمان رئيس اللجنة المركزية للوفد وإبراهيم سعيد وكيلها، عينت اللجنة المركزية مرقص حنا وكيلًا لها؛ لمواجهة محاولة الإنجليز تقسيم المصريين[2]، وعندما حاول الإنجليز عرض رئاسة الوزارة على يوسف وهبة القبطي، في وقت كانت فيه الحركة الوطنية المصرية تدعو إلى عدم التعاون مع الإنجليز، اجتمع حشد كبير من الأقباط في 21 نوفمبر 1919 في الكنيسة المرقسية، أعلنوا فيه أن قبول وهبة للوزارة يعني قبول الحماية، وأنه يخالف ما اجتمعت عليه الأمة من طلب للاستقلال التام.

كما برز نفس المعنى في حرص سعد زغلول على تمثيل الأقباط في الوفد، دلالة على وحدة الأمة، وبالفعل انضم واصف بطرس غالي وسينوت حنا وجورج خياط إلى الوفد، وأكد سعد كذلك على مفهوم المساواة في الحقوق والواجبات، فعندما سئل عما يكون شأن الأقباط بعد الاستقلال، قال: «يكون شأنهم شأننا لا فرق بين أحد إلا في الكفاءة الشخصية». وتعكس خطب وأحاديث سعد زغلول إدراكًا عميقًا لمفهومي الوطنية

(1) مقال لمصطفى طيبه في **الأخبار** بتاريخ 23 أغسطس 1876.

(2) د. محمد أنيس: دراسات في وثائق....، مرجع سابق، ص 50.

المصرية والوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، ففي خطاب له بالإسكندرية في 6 أبريل 1921، قال: «أشكر العلماء والقسس الذين باتحادهم أبطلوا حجة في يد الخصوم، طالما اتخذوها سلاحًا قاطعًا. أزالوا الفوارق وأثبتوا أن الديانات واحدة تأمر بالدفاع عن الوطن، وأنه ليس لها تأثير إلا في عبادة الخالق جل وعلا، أما في الوطن فالكل سواء»[1]. كما يلاحظ أن سعدًا كان حريصًا على هذا المعنى، فعندما خطب تحية لأرواح شهداء الحركة الوطنية بتاريخ 7 أبريل 1921، حرص على أن ينتقل من مدافن الامام الشافعي إلى مدافن الكنيسة القبطية[2].

وهكذا فقد وضعت ثورة 1919 أساسًا راسخًا للوحدة الوطنية، ولمفهوم «مدني» للعلاقات السياسية، ينطلق من مقولة المساواة بين المصريين، بغض النظر عن اختلافاتهم الدينية، وكانت شعارات الثورة تجسد هذا المعنى مثل شعار «الدين لله والوطن للجميع» وشعار « الدين للدَّيَّان والوطن للجميع» وبرز حزب الوفد ممثلًا ومجسدًا لهذه المفاهيم، وكان مؤسسة الاستقلال الكبرى، التي تمثل كل المصريين، وخاض معاركه السياسية والانتخابية بعد ذلك على هذا الأساس.

وكان مفهوم الوحدة الوطنية لدى الوفد يشير إلى معنيين رئيسين: أما الأول، فارتبط بالولاء لمصر ارتفاعًا على مستوى العصبيات الإقليمية والعائلية والعشائرية، وأما الثاني فأكد على المساواة بين المواطنين في إطار الديمقراطية والدستور، دون تمييز بسبب الدين؛ بحيث تصبح الرابطة التي تشدهم، وهي رابطة المواطنة ذات طبيعة سياسية في المقام الأول. وعلى هذا الأساس دخل الوفد معاركه الانتخابية المختلفة، وانتصر فيها، وعمد في كثير من الأحيان إلى ترشيح أنصاره بعيدًا عن مجال روابطهم العائلية والإقليمية والدينية، وكان نجاحهم يؤكد الطابع الوطني للوفد واستجابة المواطنين لخطه السياسي،

(1) مجموعة خطب وأحاديث وبيانات وترجمة سعد زغلول باشا، مرجع سابق، ص 5، وانظر في نفس المعنى، ص ص 7 – 8.

(2) المرجع السابق، ص ص 11 – 12.

فعلى سبيل المثال كان ويصا واصف من الصعيد، ولكنه مثل دائرية المطرية دقهلية، وهي دائرة إسلامية، وفي انتخابات 1925 نجح مرشح الوفد بطرس حكيم في دائرة المراغة، وهي دائرة أسرة الشيخ المراغي شيخ الجامع الأزهر، وفي دائرة الدلنجات بالبحيرة رشح غالي إبراهيم، ولم يكن من أبناء الدائرة التي كانت تسكنها قبائل بدو عرب حديثة التوطن.

واستمر هذا الاتجاه الوطني الديمقراطي العلماني للوفد، ويذكر الأستاذ أحمد حسين رئيس مصر الفتاة، أنه عندما توجه في نوفمبر 1933 للنقاش مع النحاس باشا، وكان شعار الجمعية هو : «الله. الوطن. الملك» سأله النحاس «خذ مثلا كلمة الله التي وضعتها في أول شعارك، فلا أراها إلا شعوذة لأن وضع كلمة الله في برنامج سياسي هو شعوذة»، وفي عام 1937 عندما رحب بعض علماء الأزهر بفكرة إقامة حفلة دينية، كجزء من احتفالات تولية الأمير فاروق عرش مصر، يقلده فيها شيخ الأزهر سيف جده محمد علي ثم يؤم فاروق المصلين، اعترض النحاس على أساس أن ذلك من شأنه أن يوجد سلطة دينية، إلى جانب السلطة المدنية المسئولة، وقال في مجلس النواب تعقيبًا على ذلك: «إن الإسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وبين عباده، فلا معنى إذن للاحتجاج في هذا الشأن بأن دين الدولة هو الإسلام، أو بمكانة مصر لدى الأمم الإسلامية، بل إن هذه المكانة الإسلامية تستلزم أن ننزه الدين عن إقحامه، فيما ليس من مسائل الدين»[1]. ويلخص طارق البشري هذا المعنى في دراسته المهمة والمبتكرة بقوله: «كانت الوحدة الوطنية رهينة بالفهم العلماني للأمة، وبالتحقيق الفعلي لهذا الفهم من خلال المبادئ الديمقراطية»[2].

(1) د. عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر 1937 – 1948، مرجع سابق جزء 1، ص 64.

(2) سلسلة مقالات بعنوان «مصر الحديثة بين أحمد والمسيح» نشرتها مجلة الكاتب في فبراير وأبريل ويونيو وأكتوبر 1970، وفبراير وأبريل 1972، ويناير 1973، وأغسطس وأكتوبر 1974. الاقتباس من عدد يونيو 1970، ص 113.

2- الدستور والحريات:

على الرغم من أن الاستقلال لم يكن كاملًا، إلا أن الدستور وفر مجموعة من الحريات العامة، وأحاطها بقدر من الضمانات القانونية، التي أوجدت مجالًا لحرية الرأي والقول والاجتماع، والتي مارستها النخبة السياسية المصرية. والأمثلة على ذلك عديدة، فعلى سبيل المثال اجتمع أعضاء البرلمان في 21 نوفمبر 1925 بقوة الدستور وبدون دعوة من الملك، وعندما حاصر البوليس مبنى البرلمان عقد الاجتماع في فندق الكوتنتال، ومن الأمثلة الشهيرة أيضًا اليوم المعروف باسم يوم تحطيم الأغلال، ففي 21 يونيو 1930 صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر، وكان مقررًا للبرلمان أن يعقد دورة انعقاد عادية، بعد يومين، أي في 23 يونيو، واتفق ويصا واصف رئيس مجلس النواب وعدلي يكن رئيس مجلس الشيوخ على ضرورة الاجتماع، وأن يتلى المرسوم على المجلسين، ورفض ويصا واصف أن يعطي رئيس الوزراء صدقي تعهدًا بأن لا يتكلم أي من الأعضاء بعد قراءة المرسوم، ونتيجة لذلك أغلقت الحكومة أبواب البرلمان بالسلاسل، وحاصرت المبنى بقوات البوليس، وعندما وصل الشيوخ والنواب طلب ويصا واصف استدعاء قومندان قوة البرلمان، وأمره بإزالة السلاسل وفتح الأبواب وأطاع القومندان الأمر، لذلك عرف هذا اليوم في التاريخ المصري بيوم تحطيم الأغلال، وفي فترة الكفاح الوطني ضد دستور 1930 رفضت بعض المحاكم الأخذ بالقوانين، التي تصدرها الحكومة بطريقة غير دستورية، ففي قضية جريدة «الصرخة» مثلًا، رفضت المحكمة العمل بالقوانين التي أصدرتها الحكومة.

وخلال ذلك كانت الأحزاب السياسية هي سلاح الشعب للمطالبة بالاستقلال، وأداته من أجل تنظيم صفوفه ودعم جبهته؛ فالحياة الحزبية مع كل سوءاتها هي التي كونت العقل السياسي المصري الحديث ونقلته من حال إلى حال، وغرست فيه مفاهيم المواطنة السليمة والحرية السياسية[1].

(1) انظر رأي د. عبد العظيم رمضان حول هذا الموضوع في: روز اليوسف، عدد رقم 2482 بتاريخ 15 مارس 1976، وجريدة الجمهورية، بتاريخ 30 نوفمبر 1976.

ثانيًا: السلبيات: مصادر أزمة النظام

مع الأخذ في الاعتبار بأن التطبيق الديمقراطي في مصر لم يكن كاملًا، وأنه قد طرح قدرًا من الإنجازات السياسية المهمة، فإن جمهرة المؤرخين وعلماء السياسية يسلمون بأن مؤسسات الديمقراطية الليبرالية لم تزدهر في مصر، ويقدمون عدة تفسيرات لذلك، فالبعض يرجع الفشل إلى الفارق بين الظروف التاريخية، التي طبق فيها هذا النظام في البلاد الأوربية وظروف المجتمع المصري وقتذاك، وأن الديمقراطية النيابية جاءت في الغرب تتويجًا لعملية تطوير طويلة من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية، وأنه من الصعب على المؤسسات الديمقراطية البرلمانية أن تنجح، عندما تنقل من بيئتها الأصلية إلى بيئات أخرى غير مهيأة لقبولها، والبعض الآخر يشير إلى دور الاحتلال الإنجليزي والتدخل المستمر في الشئون الداخلية لمصر، ويركز آخرون على عدم قدرة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع على إيجاد الإطار الملائم للممارسة الديمقراطية، ويؤكد هذا التفسير على وجه الخصوص على غياب قيم المواطنة الحديثة والمسئولية الفردية[1].

ولا شك في أن كلا من هذه الآراء يحمل قدرًا من الحقيقة، إلا أنها تظل كلها جزئية وغير كافية من حيث تركيزها على متغير واحد أو سبب وحيد، تعزو إليه عدم نجاح التجربة الديمقراطية البرلمانية. ومن ثم فإن المنهج الذي تتخذه هذه الدراسة يجمع بين ثلاثة أسباب ومصادر، نعتبرها بمثابة إطار تحليلي، يمكن أن يفسر لنا إخفاق التجربة، وهي: عدم احترام قواعد اللعبة السياسية من ناحية، والأزمة الفكرية من ناحية ثانية، وطبيعة التكوين الاجتماعي – الاقتصادي من ناحية ثالثة. وهكذا فإن إطار التحليل الذي نقترحه يتضمن ثلاثة أبعاد: بعد مؤسسي، وبعد ثقافي، وبعد اجتماعي واقتصادي. ويعكس هذا الإطار فهمنا للديمقراطية البرلمانية؛ فهي ليست مجرد مجموعة من المؤسسات

(1) C. Issawi, "Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East", **Journal of International Affairs**, vol. 32,no. 1 January 1956, pp. 27 – 37.

أو التنظيمات، التي يمكن لها أن تعمل في أي إطار اجتماعي، ولكنها تتضمن ما هو أبعد من ذلك؛ فهي تتطلب شروطًا ثقافية واجتماعية واقتصادية لنجاحها، ونقصد بالشروط الثقافية ضرورة الاعتقاد في عدد من القيم والمثل المتعلقة بالطبيعة الإنسانية والعلاقات الاجتماعية والسياسية، أما المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، فتشير إلى ضرورة توافر خصائص وسمات ودرجة معينة من التطور للتكوينات الاجتماعية ومستويات التنمية الاقتصادية[1]. وفي الحقيقة أن كلا من هذين النوعين من المتطلبات كانا غائبين عن مصر خلال فترة التجربة البرلمانية، ومن ثم فقد حدث نوع من عدم التوازن وعدم الاتساق بين المؤسسات الديمقراطية من ناحية، وإطار الثقافة السياسية والقيم السائدة والتنظيم الاجتماعي الاقتصادي من ناحية أخرى[2]، علاوة على عدم احترام القوى السياسية لقواعد اللعبة البرلمانية من الأساس. هذا التحليل لا ينطبق فقط على مصر، ولكن يصلح كأداة لتفسير إخفاق المؤسسات البرلمانية الدستورية، في عديد من البلدان الإفريقية والآسيوية.

1- عدم احترام قواعد اللعبة البرلمانية:

يقوم أي نظام سياسي على عدد من القواعد الأساسية المنظمة لحركة مؤسسات وأبنية هذا النظام، والمحددة لعلاقة هذا المؤسسات بعضها وبعض، ويعتبر احترام هذه القواعد والإلتزام بها أحد مصادر ومعايير سلامة وشرعية النظام السياسي. وإذا كان ذلك ينطبق على كل النظم السياسية، فإنه ينطبق في المقام الأول على النظام الديمقراطي البرلماني، حيث يكون الحوار والإقناع هو سمة التعامل السياسي، وحيث لا يملك أي من أطراف العلاقة السياسية القهر أو البطش بخصومه إلا بالقدر، الذي يخرج به أحد الأطراف عن

(1) K .Deutsch" ,Social Mobilization and Political Development "**American Political Science Review**, vol. IV, no. 3 September 1961, pp. 494 – 514 ; R.T. Holt and J.E. Turner, The Political Basis of Economic Development New Jersey, 1966 and C. Wolf, Jr., " The Political Effects of Economic Programs", **Economic Development and Cultural Change**, vol. 14 October 1955, pp. 1 – 20.

(2) H. Exestein, **A Theory of Stable Democracy,** Princeton, 1961 and S.M. Lipset, **P - litical Man** New York, 1963.

الدستور، ومن هنا يبدو دور ومسئولية القوى السياسية في مصر، خلال هذه الفترة، في إضعاف النظام الدستوري من خلال عدم احترامها للدستور، وعدم التزامها بقواعد الحياة النيابية الدستورية وبنصوص الدستور ذاته.

فالوزارة الدستورية الأولى – والبرلمان الذي تمخضت عنه – لم تمارس الحكم سوى تسعة شهور، انتهت بواقعة اغتيال السردار لي ستاك، وتشكيل وزارة زيور، التي عطلت الدستور وحلت البرلمان مرتين، رغم نص الدستور على عدم جواز تكرار الحل لنفس السبب، وظل الدستور من الناحية العملية معطلًا حتى برلمان 1926، وعاد إلى العمل بعد عامين، ثم عطل محمد محمود الحياة النيابية عام 1928، وعاد الدستور بعد ستة عشر شهرًا ليستمر ثمانية شهور فقط، ويحدث انقلاب إسماعيل صدقي الذي استمر حوالي خمس سنوات، وتضمن إيقاف العمل بالدستور وإعلان دستور آخر. وهكذا فإن الدستور لم يطبق في الفترة ما بين صدوره وعام 1936 – أي ثلاثة عشر عامًا – سوى ثلاثة أعوام. ويبرز هنا دور الإنجليز والملك وأحزاب الأقلية في انتهاك الدستور والحياة النيابية، ومن ثم هز الثقة بشرعيتها وبشرعية النظام كله.

أ) الإنجليز:

كان الاستقلال الذي حصلت عليه مصر في التحليل الأخير استقلالًا قانونيًا شكليًا، فقد أعطى وجود القوات الإنجليزية في مصر والتحفظات الأربعة الواردة في تصريح 28 فبراير لحين اتفاق آخر، أعطى لإنجلترا ثقلًا حقيقيًا في أمور مصر الداخلية، ولم يؤد تصريح 28 فبراير إلى تغيير كبير من الناحية الواقعية، من حيث سلطة اتخاذ القرار السياسي داخليًا أو خارجيا، فداخليًا استمر الوجود الإنجليزي العسكري والسياسي يلعب دوره في الحياة المصرية، وخارجيًا لم تعتبر مصر نفسها دولة كاملة الاستقلال؛ لذلك لم تنضم إلى عضوية عصبة الأمم، وسجل التدخل الإنجليزي حافل بدأ قبل بدء الحياة الدستورية، وذلك بالتدخل في عملية وضع الدستور والاعتراض على بعض مواده كما سبق البيان.

وقد أدى ذلك إلى استمرار المسألة الوطنية والكفاح؛ من أجل تقليص النفوذ الإنجليزي.. ومن ثم دخلت الوزارات المصرية، وزارة تلو أخرى، في مفاوضات مع إنجلترا، والتي تمثلت في مفاوضات سعد – ماكدونالد 1924، ثروت – تشمبرلين 1927، محمود – هندرسون 1929، النحاس – هندرسون 1930، صدقي – سيمون1932، النحاس – لامبسون 1936، صدقي – بيفن 1946، ومحاولات النقراشي في مجلس الأمن عام 1947، ثم قيام النحاس في 8 أكتوبر 1951 بإلغاء معاهدة 1936. ويعلق فاتيكيوتز على ذلك بأن التحفظات الأربعة خلقت وضعًا مستمرًّا من الأزمة في السياسة المصرية، أدى إلى عدم استقرار الحكومة البرلمانية ومؤسساتها في مصر؛ حيث أفرغت هذه التحفظات الاستقلال المصري من محتواه، وخلقت صراعات مستمرة مع سلسلة متعاقبة من الحكومات المصرية[1].

وحتى بعد توقيع معاهدة 1936 استمر الدور الإنجليزي، فقد أعطت هذه المعاهدة إنجلترا أساسًا للتدخل في شئون مصر؛ إذ ألزمت مصر في حالة الحرب أو الخطر الداهم بوقوعها أو قيام حالة دولية مفاجئة، يخشى خطرها بأن تقدم داخل حدود أراضيها جميع التسهيلات والمساعدات، ويكون من حق القوات البريطانية استخدام موانئ مصر ومطاراتها وطرق المواصلات فيها، مع إلزام الحكومة المصرية باتخاذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة، بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية، كما ألزمت مصر بقبول بقاء القوات البريطانية في منطقة قناة السويس، وعدم إعادة النظر في بقاء هذه القوات، قبل انقضاء مدة 20 عامًا على تنفيذ المعاهدة.

وأخذ التدخل الإنجليزي أشكالًا عدة من التلويح المباشر بالقوة المسلحة، إلى توجيه إنذارات سياسية تتضمن التهديد بعزل الملك، إلى طلب إقالة وزارة وتعيين أخرى. ويمكن الإشارة إلى استخدام إنجلترا لأسلوب التهديد العسكري، ثلاث مرات، في الفترة ما بين 1922 – 1936، أولاها في 22 نوفمبر 1924 عقب مقتل السير لي ستاك،

(1) Vatikiotis ,**Op. Cit**., p.265.

فقد تقدمت إنجلترا بإنذارين تضمنا عددًا من المطالب، التي لا ترتبط بواقعة الاغتيال، مثل: سحب جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرية البحتة من السودان، وزيادة مساحة الأطيان التي تزرع في أراضي الجزيرة من 300.000 فدان إلى مساحة غير محددة تبعًا لما تقتضيه الحاجة، وأن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة الإنجليزية في الشئون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر. وعندما رفضت حكومة سعد زغلول بعض هذه المطالب، قامت القوات الإنجليزية باحتلال جمارك الإسكندرية، وثانيها: في 29 مايو 1927 في عهد حكومة عبد الخالق ثروت الائتلافية، فعندما ناقش مجلس النواب المصري مسألة تمصير المناصب الكبرى في الجيش، قدمت الحكومة الإنجليزية مذكرة تعترض فيها على ذلك، وصحب هذه المذكرة تحرك ثلاث بوارج بريطانية من مالطة إلى الإسكندرية وبورسعيد، وثالثها في 4 مارس 1928 وكانت بخصوص اعتراض الحكومة الإنجليزية على نظر قانون الاجتماعات في مجلس النواب، فقد رأت في هذه القانون ما يؤدي إلى إضعاف «سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال»، وأنه ما لم يتوقف النظر في هذا القانون فإن الحكومة الإنجليزية «تعد نفسها حرة في أن تقوم بأي عمل ترى أن الحالة تستدعيه».

وهناك العديد من نماذج التدخل الإنجليزي الأخرى، مثل حادثة 4 فبراير التي سبق التعرض لها، ووقائع التدخل الأخرى للتخلص من وزارة ما وتعيين أخرى[1]، فعلى سبيل المثال فإن نقل سير لورين وتعيين سير مايلز لامبسون في سبتمبر 1933 كان إيذانًا بانهيار حكومة صدقي بعد إنزال سنده الرئيسي، وفي أكتوبر 1934 تقدمت دار المندوب السامي بطلب إقالة وزيرين من وزارة عبد الفتاح يحيى، مستهدفة إحراج مركز الوزارة

(1) انظر في هذا الموضوع إجلال محمود رأفت: أنماط التدخل البريطاني في السياسة المصرية من سنة 1922 إلى سنة 1945. رسالة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم والسياسية، جامعة القاهرة 1973.

ودفعها للاستقالة، وفي يونيو1940 أعربت بريطانيا عن عدم رضائها عن تنفيذ علي ماهر لمعاهدة 1936، وأن ذلك يقتضي تشكيل وزارة جديدة فاستقال، وفي أبريل 1943 عندما قرر الملك إقالة النحاس، في ضوء ما نشر في الكتاب الأسود، اعترض السفير الإنجليزي وأبلغه أن لندن لا ترى ما يدعو إلى تغيير الوزارة، وعندما أبلغ السفير الإنجليزي الملك أنه لم يعد قادرًا على التعاون مع النقراشي باشا، استقال الأخير في فبراير 1946[1].

ويصل كولومب إلى القول بأن تاريخ الأزمات السياسية في مصر لا يمكن أن يفهم بعيدًا عن تدخل لندن، وإن كل أزمة وزارية كانت تخفى إما تدخل بريطاني سافر، أو تطور في العلاقات المصرية – الإنجليزية[2].

لقد أراد الإنجليز – كما يقول لويد – أن تقوم في مصر حكومة معتدلة صديقة لها تأييد شعبي، ولكن الممارسة أوضحت أن الحياة السياسية المصرية تتمخض عن أحد احتمالين: إما قيام حكومة وفدية لها تأييد شعبي، ولكنها سرعان ما تصطدم مع الإنجليز. وإما حكومة أوتوقراطية تقوم على أنقاض الحياة الدستورية، لا تأييد شعبي لها ولا تعيش إلا بدعم الملك، ويؤدي هذا الوضع إلى توحيد المعارضة، وقيام حركة شعبية للدفاع عن الدستور.

ومن ثم وصل الإنجليز إلى أن الحل المثالي من وجهة نظرهم، هو قيام وزارات ائتلافية من حزبين أو أكثر لا يكون منها الوفد، ومن ثم لا تكون السلطة في يد القصر تمامًا ولا تكون أيضًا في يد الوفد، وإنما يحدث توازن بين القصر والأحزاب، يكون فيه للإنجليز اليد العليا، ولعل هذا ما يفسر كثرة قيام الحكومات الائتلافية في مصر، لذلك فمن بين 37 وزارة من يناير 1924 إلى يوليو 1952 كانت هناك 16 وزارة ائتلافية.

(1) د. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات.. مرجع سابق، ص ص 17 – 18.

(2) كولومب: مرجع سابق، ص51. انظر تقييم الدور الإنجليزي خلال الفترة 1936 – 1952 في:
Hoda G.abdel Nasser Britain and the Egyptian Nationalist Movement 1936 – 1952 Reading,1984.

ب) الملك:

كان للملك يد طولى في الاستهتار بالمبادئ الدستورية، وهي ممارسات ترجع إلى قبل عام 1923، فتدخل الملك فؤاد في عمل لجنة وضع الدستور، ولم يشر في خطاب تكليفه لسعد زغلول بالوزارة عام 1924 إلى دوافع هذا التكليف، وهو فوز سعد في الانتخابات العامة، وهو ما ضمنه سعد في خطاب قبوله التكليف، حيث أورد فيه أنه يتولى الحكومة استنادًا إلى إرادة الأمة وثقة الشعب، وعمل الملك بكل الطرق على الطعن في حزب الأغلبية الشعبية الوفد، والتمكين لأحزاب القصر وأحزاب الأقلية من الهيمنة على السلطتين التشريعية والتنفيذية. فقام بالانفراد ببعض اختصاصات الوزارة، مثل: تعيين كبار رجال الدين وموظفي الحاشية الملكية والممثلين الدبلوماسيين، وتعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ، ومنح الرتب والنياشين، وحاول من خلال دستور 1930 أن يعطي هذا الانفراد بالسلطة صفة شرعية، ورغم أن محاولة الملك هذه أدت إلى اصطدامه بحزب الأغلبية، وإلى إيجاد أكثر من أزمة دستورية، فإنه لم يعبأ بذلك، فمن بين سبع وزارات ألفها النحاس أقيلت أربع في يونيو 1928، وديسمبر 1937، وأكتوبر 1944، ويناير 1952.

ولم يكتف الملك بالسيطرة على السلطة التنفيذية، بل تدخل في شئون السلطة التشريعية وذلك بإنشاء الأحزاب الموالية للقصر، والزج بها في الانتخابات العامة، وضمان نجاحها من خلال التزوير والتلاعب في نتيجة الانتخابات، وقام الملك بحل مجلس النواب أكثر من مرة، بل وحل المجلس لنفس السبب أكثر من مرة، رغم عدم جواز ذلك دستوريًّا.

لقد وضع الملك فؤاد أساس الدور الاستبدادي للقصر في مواجهة الوزارة، واستطاع «على مدى حكمه الذي استمر قرابة العقدين أن يكرس دور القصر، كمؤسسة للحكم

من خلال صراعه مع القوى الوطنية ومناورته مع سلطة الاحتلال، ثم استطاع من خلال ذلك أن يؤكد على دور مستقل للقصر في الحياة السياسية»[1]. واعتمد الملك في ذلك على دعم سلطة الاحتلال له، فهي التي نصبته على العرش، وهي الضامن القوي لدوره. ويقيم أحد الباحثين دور القصر خلال هذه الفترة بقوله «لقد استطاع القصر بالفعل من أن يستلب لنفسه سلطات واسعة في الحكم بمقتضى الدستور، فضلًا عن ممارسته لسلطات أخرى باشرها عملًا، دون سند دستوري»[2].

وحاول فاروق ورجاله تشكيل قاعدة شعبية للملك، تستند إلى شباب فاروق وصغر سنه من ناحية، وإعطاء صورة مختلفة عن القصر والملك من ناحية ثانية، واستغلال الانشقاقات التي حدثت في الوفد وتشجيعها من ناحية ثالثة، وأدى ذلك – وبالذات في الفترة الأولى من حكم فاروق – إلى دعم نفوذ القصر، ولكن نتيجة للسلوك الخاص والمشين للملك وحاشيته تغير هذا الوضع، فقد أحاط فاروق نفسه بجماعة من بطانة السوء، واستخف بحقوق الشعب الدستورية، واتسم سلوكه بالاستهتار واللامبالاة التي تجاوزت كل اعتبار، والتي مسَّت سمعة مصر وصورتها في العالم، ولهذا ففي السنتين الأخيرتين قبل عام 1952، ازداد انفصال القصر عن الشعب، وازدادت تصرفات الملك غير الدستورية وخاصة تدخله في الحكم، فقد أصر على تعيين محمد حيدر وزيرًا للحربية، وعندما رفض النحاس عينه قائدًا عامًّا للجيش، كما تدخل القصر في اختيار ودعم بعض الوزراء، ثم قام بتعيين عبد الفتاح عمر مستشارًا للقصر للشئون السياسية، وإلياس أندراوس مستشارا للشئون الاقتصادية، وكأن القصر يشكل وزارة أخرى، كما صدر قانون أنباء القصر، الذي يحظر نشر أنباء القصر إلا بإقرار من السلطات المختصة.

(1) سامي أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية في مصر 1922 – 1936 القاهرة، 1985، ص 248.

(2) المرجع السابق، ص 248. من الكتب المهمة في هذا الموضوع: مذكرات حسن يوسف. القصر ودوره في السياسة المصرية 1922 – 1952 القاهرة 1982 ، والكتاب زاخر بالمعلومات المفيدة، ولكن المؤلف حرص على عدم الإفصاح عن رأيه أو تقييمه للأحداث.

وترتب على قيام كل من القصر والإنجليز بالتدخل المستمر في الحياة الدستورية، أن اكتسبت الحركة الوطنية المصرية طابعًا عنيفًا اتسم بالهياج الشعبي، والاتجاه إلى العنف والاغتيال السياسي، وبالذات في فترات الحكم غير الدستوري.

جـ) أحزاب الأقلية:

دعمت أحزاب الأقلية من خلال ممارساتها نفس الاتجاه؛ فقد كانت في جوهرها أحزاب أشخاص وليست أحزاب برامج، فقد قامت هذه الأحزاب حول شخصيات قيادية، دون أن يكون لها برنامج واضح أو سند شعبي يعتد به، كذلك أحزاب القصر، التي لم يكن لوجودها أساس سوى تدعيم السراي والملك بها.

أضف إلى ذلك استعداد هذه الأحزاب لخرق الحياة الدستورية؛ للحصول على مكاسب حزبية، تتمثل في الوصول للحكم أو الانفراد به، فكان الأحرار الدستوريون وغيرهم على استعداد لتعطيل الدستور وحل البرلمان والاعتداء على الحياة الدستورية. ففي عام 1928 مثلًا ألف محمد محمود الوزارة من حزبي الأحرار والاتحاد في وقت، لم يكن لهما سوى 34 نائبًا من مجموع 214 نائبًا، بل كانت هذه الأحزاب على استعداد للعبث بحرية الانتخابات والتدخل الإداري لصالح بعض المرشحين وتزوير الأصوات، حتى لقد أصبح ذلك هو القاعدة في الانتخابات، التي أشرفت عليها حكومات القصر والأقلية.

وكان من المفارقات أن يقال إن رئيس وزراء له الأغلبية البرلمانية، فإذا بهذه الأغلبية تؤيد الوزارة التالية، مثل ما حدث عقب إقالة إسماعيل صدقي عام 1933؛ إذ أيد برلمانه عبد الفتاح يحيى، بل وقام الحزب بانتخابه رئيسًا له بعد صدقي، وكما حدث عندما طلب الملك من محمد محمود باشا الاستقالة ليؤلف علي ماهر وزارته الثانية في أغسطس 1939، فلم يسع البرلمان سوى السكوت والتأييد.

د) الوفد:

لعب الوفد دوره في هذا المجال أيضًا، من خلال استخفافه بالمعارضة وعدم احترام دورها في الحياة النيابية؛ فقد تعامل الوفد مع المعارضة، ليس على أنهم جزء من العملية الديمقراطية، ولكن باعتبارهم مجموعة خرجت عن إرادة الأمة، ونظر إليها سعد زغلول على أنها طائفة هزيلة، تتكون من رجال تنكبوا الحظيرة الوطنية[1]، وعندما أثير اقتراح بتعديل خطاب العرش الذي قدمته حكومة سعد هدد بالاستقالة، ونجح الوفد في كسر شوكة المعارضة الدستورية في البرلمان الأول، بالطعن في صحة انتخاب زعيمها محمد محمود الذي أخرج من المجلس.

ومع أن الوفد كان هو حجر الزاوية وأساس التوازن، بين الحركة الوطنية في جانب والقصر والإنجليز في الجانب الآخر، فقد قبلت وزارته الأخيرة عددًا من الإجراءات التي قام بها الملك والتي أفسدت هذا التوازن، فقام الملك مثلا بتعيين حافظ عفيفي رئيسًا للديوان بأمر ملكي في ديسمبر 1951، دون أن يعلم الكثير من الوزراء بأمر تعيينه، مع أن مسألة تعيين رئيس الديوان كانت من أولى المشكلات، التي أثيرت في علاقة القصر بالوزارة بمناسبة تعيين حسن نشأت في عام 1925.

وهكذا برز وضع تمثل في عدم احترام القوى السياسية للقواعد المنظمة للعلاقة السياسية فيما بينها؛ الأمر الذي أدى إلى اهتزاز هيبة وشرعية الحياة الدستورية، ومعها هيبة النظام بأكمله.

2- الأزمة الفكرية:

لعل من الصعب تفسير إخفاق المؤسسات الديمقراطية النيابية في مصر وفي عديد من البلاد العربية والبلاد النامية، دون الإشارة إلى نمط المعتقدات السياسية ونسق الثقافة السياسية السائدة في هذه المجتمعات، ففي حالة المجتمع المصري فإن نظامًا سياسيًا انتقل من إطار اجتماعي وثقافي مغاير ليطبق فيه. ونتج عن هذا النقل أن النظام لم

(1) لاشين: مرجع سابق، ص ص 373 – 374.

يتمكـن من الاسـتجابة الملائمة لضغوط واحتياجات المجتمـع، فكما ذكرنا من قبل فإن المؤسسـات الديمقراطية البرلمانية ليسـت مجرد هياكل أو تنظيمات يمكن نقلها بطريقة ميكانيكيـة مـن إطار ثقافي إلى إطار آخر؛ فخلف هذه المؤسسـات يكمـن أحد المحاور الأساسـية للتاريخ الأوربـي الحديث، وهو الكفاح من أجل حقـوق المواطن والحكومة الدستورية.

فهـذه المؤسسـات تفترض عـددًا مـن القيم، لعـل أبرزهـا العقلانية بمعنـى الاعتقاد فـي محورية دور العقل الإنسـاني، بخصـوص تنظيم المجتمع وتحديد شـكل العلاقات السياسـية والاجتماعيـة، وأن الإنسـان مـن خـلال عقله قادر علـى التمييز بيـن الصواب والخطـأ وبيـن النافع والضار، وأن الحرية الفردية قيمة أساسـية فـي، المجتمع بمعنى أن هنـاك عـددًا من الحقـوق والحريات الفردية، التـي لا يمكن للجماعة أن تجـور عليها أو تقيدهـا فـي الظروف العاديـة، وهكذا فـإن الديمقراطية تفتـرض بعض القيـم والمفاهيم كالعقلانية وحكم الأغلبية والتمثيل النيابي، والحرية الفكرية والثقافية والمشـاركة وحق المواطنين في تنظيم أنفسهم بالشكل، الذي يرونه مناسبًا للدفاع عن مصالحهم.

هذه المفاهيم لا يبدو أنها اتفقت مع عدد من القيم القائمة في المجتمع، والتي أثارت – وما زالت تثير – تساؤلات أساسية حول مدى اتفاق بعض هذه المفاهيم مثل العقلانية وحريـة الـرأي وحريـة التنظيـم مع قيـم المجتمـع وثقافته التقليديـة، ومن ثم فقد نشـب تناقض، عبر عن نفسـه في شـكل صراع مكشـوف أحيانا ومسـتتر ومكتوم أحيانا أخرى، صراع بين المفهوم التقليدي حول طبيعة السـلطة وعلاقتها بالدين؛ حيث ترتبط وظيفتها بتطبيق التعاليم الدينية، والمفهوم الحديث لطبيعة السلطة، الذي يستند أساسًا إلى العقل، ويرتبط باعتبارات المنفعة العامة.

لقد أدت ثورة 1919 إلى ظهور حزب وطني ديمقراطي هو الوفد، وكان دستور 1923 يقوم على مبادئ الدولة القومية الحديثة، التي تؤسس على أن الشعب هو الوحدة الأساسية للنظام السياسـي، وأنه هو صاحب السـيادة ومصدر التشـريع، وطرحت النخبة السياسية

التي وقفت خلف ثورة 1919 عددًا من الاتجاهات والمفاهيم الليبرالية المدنية[1]، التي سرعان ما جرتها إلى صراع مع المفاهيم التقليدية، حول عدد من القضايا، مثل: طبيعة السلطة ومصدرها، وحدود الانتماء السياسي وأساسه، ومصدر الشرعية السياسية في النظام، ومصدر التشريع في المجتمع، ودور الدين في عملية التغير الاجتماعي ومفهوم الوطنية وعلاقته بالدين... إلخ، ولم تكن المناقشة حول هذه الموضوعات ذات طبيعة فكرية ثقافية وحسب، بل كان لها أبعادها السياسية والاجتماعية، وكانت تمس بعض المؤسسات الاجتماعية القائمة ومصالحها، كما أن بعض القوى والأحزاب استخدمت المفاهيم الدينية لمواجهة التيارات الديمقراطية الدستورية، ونتيجة لهذا البعد السياسي للمناقشة، كان حسمها أو الوصول إلى قناعات نهائية بخصوصها على المستوى الفكري شبه مستحيل، مثل النقاش الذي دار حول إحياء الخلافة أو كتاب الشيخ علي عبد الرازق.

وهكذا برز تعارض بين القيم والمفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الديمقراطية الحديثة والمفاهيم السائدة والإطار الفكري المقبول وقتذاك.. لقد واجه المجتمع المصري مشكلة تطوير نظام جديد للقيم والمفاهيم، يمكن أن يكون أساسًا لنظام ديمقراطي في دولة وطنية حديثة. وشعر المثقفون المصريون بهذه المشكلة، وحاولوا الوصول إلى أكثر من صياغة لحلها، فالإمام محمد عبده مثلًا 1849– 1905 بدأ مدرسة جديدة في التفكير الديني؛ للمزاوجة بين قيم الدين الأصلية والأفكار والمفاهيم السياسية الحديثة، وتبعه في هذا المجال عدد آخر من المفكرين.

وواجه هذا الاتجاه عددًا من المشكلات النظرية منها تلك المشكلة المتعلقة بطبيعة الانتماء السياسي وقضية الهوية من أنا ؟ ومن نحن ؟، وهل يكون الانتماء للأمة بمفهومها

(1) انظر احتجاج الشيخ حسن البنا على تصريحات للنحاس باشا، تتضمن إشادة بكمال اتاتورك وفهم لمعنى الدولة الحديثة في: جريدة الإخوان المسلمين، عدد 4 ،11 ربيع الثاني 1355 الموافق 23 يونيو 1936. انظر أيضًا عدد 31 بتاريخ 10 نوفمبر 1938.

الإسـلامي أي جماعة المسلمين، أو لوحدة قومية بالمعنى الحديث تتمثل في الشعب أو الأمة بمعناها المعاصر. وأثارت هذه النقطة جدلًا واسـعًا حول مسـألة القومية، وموقف الإسـلام منها، وبصفة عامة فقد اتخذ المفكرون الإسـلاميون موقفا متحفظًا، يغلب عليه طابع الشـك والحذر تجاه القومية، فذكر الشـيخ رشـيد رضا، على سـبيل المثال، أنه من الخطـورة بمـكان إحلال مشـاعر التضامن الإسـلامي بمشـاعر القومية، التي ربـط بينها والأفكار العنصرية، وأكد أن المسلمين ليس لهم قومية خارج دينهم[1]، وعبرت عن نفس الاتجاه أفكار جماعة الإخوان المسـلمين والشـيخ حسن البنا، الذي أكد أن ولاء المسلم يتجه أولا وقبل كل شيء إلى الإسلام[2].

كما واجهوا مشـكلة مصدر السـيادة، فقد طرح المفكرون الإسلاميون رأيًا، مؤداه أن السـيادة لله، ووقفوا موقفًا متحفظًا تجاه المفاهيم الدستورية الحديثة، التي تنص على أن السيادة للشعب، وإن كان الشيخ الإمام محمد عبده قد حاول التوفيق بين الرأيين باقتراح أن السيادة الأصلية تؤول إلى الله الذي سيرث الأرض وما عليها، وأن هناك سيادة ثانوية تؤول إلى الشـعب، من خلال مؤسسـاته التمثيلية، وأن هذه السيادة الثانوية تدور في إطار السيادة الأصلية؛ بحيث لا يمكن أن تخالف ما قررته الشريعة أو ما نهت عنه.

وأسـهمت هـذه الآراء فـي تحـدي الافتراضات، التـي يقوم عليهـا النظـام البرلماني الدستوري.. ففي مواجهة مفهوم السيادة للشعب، طرحت مفهوم السيادة لله، وفي مواجهة تعدد الأحزاب طرحت أن الاختلاف الحقيقي هو بين حزب الله وحزب الشيطان، وبين مـن يتبعون كلمـة الله ومن يرفضونها[3]، وفي مواجهة مفهـوم الوطنية المصرية، طرحت

(1) أنيس صايغ: **الفكر العربية في مصر** بيروت، 1958، ص 107 وكذلك.
I.Z. Ansari, **An Inquiry into the Interrelationship between Islam and Nationalism in the Writings of Egyptians 1948 – 1956**, Unpublished M..A thesis submitted to the Institute of Islamic Studies, McGill University, 1959, p. 20.

(2) الأنصاري: المرجع السابق، ص 126، ص 145.

(3) مقال صالح عشماوي في النذير، عدد 28 ،25 رمضان 1357 هـ.

مفهوم الأمة الإسلامية، وفي مواجهة مفهوم السلطة التشريعية الملزمة للحكومة، طرحت مفهوم الشورى غير الملزمة للحاكم، ودارت هذه الآراء حول ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية، وإلغاء القوانين الوضعية المنقولة عن الغرب، وأن الشريعة جملةً لا تتجزأ ولا يغني بعضها عن بعض[1].

وعلى سبيل المثال، انتقدت حركة الإخوان تعدد الأحزاب على أساس أن الإسلام يحرم العصبية الحزبية، وأن الحزبية السياسية تشتت بين الناس، وأن مصر الناهضة في حاجة إلى الوحدة والاستقرار حتى تتفرغ للإصلاح الضروري، ودعا الشيخ حسن البنا في العدد الثاني من «النذير» إلى: «جمع كلمة الزعماء بتأليف هيئة قومية واحدة من جميعهم، تضع برنامج الإصلاح والنهضة في كل النواحي، على أساس من الإسلام القوي العزيز الفاصل مع تنازل كل حزب عن اسمه الخاص»[2]. وفي العدد الثالث تنشر «النذير» مذكرة الإخوان إلى رئيس الوزراء التي تتضمن ضرورة الوحدة بين الأحزاب، وتشير إلى أنه: « ليس بدعًا أن تسير أمة على نظام الحزب الواحد، وقد سبقتها إلى ذلك الأمم الناهضة من شرقية وغربية»[3]، وعلى مدى أربعة أعداد، من العدد 13 إلى العدد 16، تنشر النذير دراسة بعنوان» قد أثبتت الأيام فساد الحزبية.. ويجب حل الأحزاب وتطهير الأمة من أدرانها»، وفي مقال في العدد 59 من مجلة الدعوة، ورد أن « الإسلام لا يعترف بوجود حزب أغلبية وأحزاب أقلية، وإنما الأمة أمة واحدة»[4].

وبالإضافة إلى الهجوم على الحزبية، التي هي أساس النظام البرلماني الديمقراطي، وأحد أركانه التي لا يستقيم بدونها، هاجمت كتابات الإخوان الدستور وطرحت القرآن

(1) انظر مجلة النذير العدد 6 ،6 جماد أول 1357 هـ، العدد 137 أول 1357 هـ، العدد 8 ، 20 جماد أول 1357 هـ، العدد 18 ،32 ذي القعدة 1357 هـ.

(2) النذير، عدد 2 ، 6 ربيع الأول 1357 هـ.

(3) 13 ربيع الثاني 1357 هـ.

(4) 1 أبريل 1952.

الكريم بديلًا عنه، ففي مقال للأستاذ صالح عشماوي رئيس تحرير النذير، في العدد 12 تحت عنوان «اذهبوا بدستوركم فالرسول زعيم الأمة والقرآن دستورها» ورد فيه «لقد نادى الإخوان المسلمون أنه لا حزبية في الإسلام، ودعوا إلى جمع الكلمة ووحدة الصفوف، مستشهدين بقول الحق تبارك وتعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم أما عن الدستور، فقد قال بعضهم إنه ثوب فضفاض، ولكننا نقول إنه ثوب أجنبي، دخيل علينا لا يتفق وذوقنا ولا يناسب عاداتنا وتقاليدنا، ولا ينسجم مع ميولنا وأفكارنا، وقد أثبتت التجارب حتى اليوم فشله، ومالنا لا نعود إلى تقاليد ديننا الحنيف، فنقتبس منه نظامًا للحكم ومن القرآن الكريم فنستخرج قوانيننا ودستورنا»[1]، ويكتب رئيس التحرير مرة أخرى في العدد 31 بأن «قلب النظام الدستوري هو ما يعمل له الإخوان المسلمين.. نتحداكم أن تقدمونا إلى المحاكمة» ورد فيه « إن الإخوان المسلمين قد عملوا منذ سنين، وما زالوا سيعملون على هدم هذا الدستور وتحطيمه»[2].

ويبدو أن موقف الإخوان تجاه الدستور حكمته الظروف والاعتبارات السياسية، فبعد ذلك الهجوم الذي تضمنه العدد 31 من «النذير» كتب صالح عشماوي مرة ثالثة في العدد 33 تحت عنوان «الإخوان المسلمون والدستور المصري»، يخالف فيها رأيه السابق فيقرر «والدستور ينص على احترام حقوق الأفراد وحرية الرأي، ويقرر نظام الشورى ويجعل الأمة مصدر السلطات. كل هذا جميل وهو في الإسلام ومن الإسلام. وما كان لجماعة الإخوان المسلمين أن تنكر الاحترام الواجب للدستور، باعتباره نظام الحكم المقرر في مصر، ولا أن تحاول الطعن عليه أو إثارة الناس ضده، وهي جماعة مؤمنة مخلصة تعلم أن إهاجة العامة ثورة وأن الثورة فتنة، وأن كل فتنة في النار، ولكن الإخوان المسلمين اعتمادًا على نفس الدستور، سيسعون جهد طاقتهم بالطرق القانونية»[3].

(1) 18 جماد ثاني 1357، نفس المعنى في عدد 10 في 16 شعبان 1357 هـ، وكذا في مقال للشيخ حسن البنا بعنوان «الدستور والقرآن» في عدد 31 في 11 ذي القعدة 1357 هـ.

(2) المرجع السابق.

(3) 25 ذي القعدة 1357 هـ.

ويلاحظ في هذا المجال أنه بينما اتسمت صفحات النذير بالهجوم على الدستور، فإن مجلة الدعوة التي صدرت عام 1951 كانت سمتها العامة عدم انتقاد الدستور، والدعوة إلى احترامه والتركيز ضد الحزبية، وبصفة عامة فقد كان هجوم الإخوان على مفهوم الحزبية والدستور، معتمدين في ذلك على أسس دينية، أثره في تدعيم التناقض بين مؤسسات العهد البرلماني وقيم الجماعة السياسية.

ومن ناحية أخرى، فإن المفكرين الليبراليين لم ينجحوا في تقديم حل لهذه الأزمة الفكرية، فهم إما أنهم رفضوا المفاهيم التقليدية دون محاولة تطويرها وإيجاد الصلة بينها وبين الأفكار والمؤسسات الديمقراطية الحديثة، وإما أنهم تجاهلوا المشكلة، وكان في كل من الموقفين سوء تقدير وتهوين من مكانة هذه القيم في نفوس أغلبية المصريين وارتباطهم بها[1]. ويمكن إرجاع عدم نجاح الاتجاه العلماني إلى عدة عوامل: أولها أن أولئك الذين عبروا عنه كانوا يمثلون أقلية ضئيلة من المثقفين المنعزلين عن أغلبية المواطنين، وثانيها أنهم لم يحاولوا ربط الآراء، التي كانوا يدافعون عنها بالتراث الإسلامي والثقافة السائدة لدى الشعب، ومن ثم فإن قدرًا كبيرًا من أفكارهم بدت عليه مسوح الترجمة والنقل عن الأفكار الأجنبية، وثالثها أن عددًا من هؤلاء المفكرين تجاهلوا المشكلة أصلًا، طالما أنها لم تكن تؤثر على ما كانوا يقومون به مباشرة، وكما يذكر أحد الباحثين فإن المفكرين الليبراليين لم يستوعبوا المعنى الأساسي للنظام الديمقراطي الدستوري وديناميكياته، وتصوروا أنه مجرد مجموعة من الوثائق القانونية والمؤسسات الشكلية[2].

وجدير بالذكر في النهاية أن هذه المشكلة، وهي الأزمة الفكرية المرتبطة بالعلاقة بين القيم التقليدية والتراث الديني للمجتمع من ناحية، ومؤسسات الدولة الحديثة بما تفترضه من قيم ومعايير من ناحية أخرى، لم يقدر لها الحل حتى الآن، حيث استمر صراع مستتر في الحياة المصرية، يفصح عن نفسه من وقت لآخر[3].

(1) للتوسع في هذا الموضوع انظر الفصل الخاص بالعلمانية في كتابنا بعنوان «التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث»، مرجع سابق.

(2) Safran, **Op. cit**., p.246.

(3) Israel Gershoni and James P. Jankowski Redefining the Egyptian Nation New York.1995.

وهكـذا فقد فشـل المثقفـون المصريون في الوصـول إلى صيغـة أيديولوجية أو نظام فكـري، يصلح أساسًـا لعمليـة التغير الاجتماعي، يجمـع بين تراثهم الفكـري من ناحية، والأفكار المرتبطة بالتحديث من ناحية أخرى، وقد دعم من هذا الفشل وزاد من خطورته عدم الاستقرار السياسي، الذي رافق الحياة السياسية المصرية لمدة طويلة.

3- طبيعة التكوين الاجتماعي والاقتصادي:

يقصد بهذه النقطة أن عددًا من المقومات الاجتماعية والاقتصادية، التي سـاهمت في إنجاح النظام الديمقراطي البرلماني في أماكن أخرى من العالم، لم تكن قائمة في مصر، عندما طبق هذا النظام، فالمجتمع المصري في العشـرينيات كان مجتمعًا زراعيًّا، انقسـم مواطنـوه إلى أقلية من المـلاك الزراعيين كانت القوة الاجتماعية والسياسـية الكبرى في المجتمـع، وأغلبيـة من الفلاحين المعدمين وصغار المـلاك، وكانت هذه الأغلبية تعيش في أوضاع، تتسم بالفقر المدقع والأمية وسوء التغذية وعدم التنظيم السياسي.

أمـا الطبقـة الصناعيـة والتجاريـة، فقد تكونت أساسًـا مـن الأجانـب والأقليات مثل الشـوام والأرمن واليهود والإيطاليين واليونانيين وبعض العناصر المحلية، التي ارتبطت بالرأسمالية الأجنبية ومن ثم فإنها لم تستطع أن تلعب الدور السياسي والثقافي، الذي لعبته البورجوازيـة الأوربية في الغرب، وافتقدت الشـرائح المهنية مـن الصحفيين والمحامين والمدرسـين القـوة الاقتصاديـة والتنظيـم المحكـم، الذي يمكـن أن يؤهلهـا للعب دور مسـتقل، وأخيرًا فإن الطبقة العاملة التي شـكلت شـريحة حضرية رقيقة في المجتمع، لم تحصل على حقها في التنظيم حتى عام 1942.

لقد كانت طبقة كبار الملاك الزراعيين هي التي حصدت ثمار الاسـتقلال، وشـكلت أساس النخبة التي قادت الحياة السياسية المصرية خلال هذه الفترة، ومن ثم فقد تضمن دستور 1923 الحصانات اللازمة للدفاع عن مصالحها، من خلال السلطات التي أعطيت للملـك الـذي كان أكبر مالك للأرض في مصر، ومن خلال مجلس الشـيوخ والشـروط

الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت لعضويته، وكما كتب صفران فإن تحقيق مصالح هذه الطبقة عبر عن نفسه في سياسة اجتماعية، تميزت بأنانيتها المفرطة وقصر نظرها، وانحيازها لمصالح هذه الطبقة، حتى أنه من الصعب أن نجد نماذج مشابهة لها في التاريخ المعاصر[1].

وهكذا فإن مؤسسات الديمقراطية البرلمانية سقطت في أيدي أولئك، الذين امتلكوا الثروة وكان في استطاعتهم شراء الولاء السياسي والاجتماعي، واستخدمت هذه المؤسسات كأداة للحفاظ على سلطة النخبة الحاكمة ولمنع أي تغيير أو إصلاح يمكن أن يمثلا تهديدًا لمصالحها، وعبر برنارد لويس عن هذا الوضع بقوله إن انتهازية وأنانية الطبقة الحاكمة وضعت كل مؤسسات الديمقراطية الليبرالية والحكم الدستوري في مكان مهين، وأنه بالنسبة للمواطن المصري العادي فإن الحكومة النيابية لم تكن تعني بالنسبة له وستمنستر أو واشنطن، ولكنها عنت الملك فؤاد وأغنياء الباشاوات فمن إذًا يلومه إذا رفض هذه الحكومة واحتقرها؟[2]

وفي دراسة د. عفاف لطفي السيد لتجربة مصر الليبرالية، ذكرت أن الصراعات السياسية بين أطراف الديمقراطية البرلمانية في مصر وصمت الصورة الليبرالية الأصلية بالسخرية والمصلحة الذاتية. وبدت الديمقراطية الليبرالية، وكأنها تخدم مصالح فئات وطبقات جامدة. وردًّا على هذا الوضع، «ظهرت فلسفات أخرى أكدت افتقاد الفرد لقدرته، فيما عدا داخل كيان الوطن أو المجتمع الديني... وسواء كان الإخوان أو مصر الفتاة أولهما تتحدث بلغة الأمة الإسلامية والثانية بلغة الوطن، فقد كانت هاتان الجماعتان، في اعتقادي،حصيلة السلبية السيكولوجية لليبرالية وكل ما كانت ترمي إليه. ولما كان دعاة الليبرالية قد عجزوا عن أن يظلوا أمناء لمبادءهم الذاتية، فقد أدرك الآخرون أن العيب لا يمكن أن يكمن في الناس، ولكن في المبادئ نفسها التي ساندوها»[3].

(1) Safran ,**Op.C it**., p.195.

(2) Lewis ,**Op. Cit**, p. 61

(3) د. عفاف لطفي السيد: تجربة مصر الليبرالية 1922 – 1936. ترجمة عبد الحليم سليم القاهرة،1981، ص 373.

المبحث الثاني
مدخل إلى الثورة

اتسم النظام الملكي في مصر بالاستبداد وعدم احترام قواعد الحياة الدستورية، فقام الملك بمخالفة الدستور وتعطيله وإقالة الحكومات وحل البرلمان، وكان من الأمور العادية أن تُزيَّف الانتخابات، أو أن يتعرض المواطنون لسائر أنواع الضغوط النفسية والمعنوية، وكان العديد من الأصوات – وبالذات في المناطق الريفية – يباع ويشترى بواسطة أولئك الذين لديهم القدرة المالية. وكما رأينا، فإن التجربة منذ سنواتها الأولى لم تعمل، ففي خلال عهد الملك فؤاد 1922 – 1936 عطل الدستور ثلاث مرات، وفي أول سبع سنوات بعد إصدار الدستور عاشت مصر بلا دستور فترة أطول من تلك، التي نفذت فيها أحكامه، وفي عام 1930 أوقف الملك العمل بالدستور، وأصدر دستورًا آخر يدعم من سلطاته إزاء البرلمان، وبينما كان الوفد حزب الأغلبية الشعبية الساحقة بلا منازع طوال هذه الفترة، فإنه لم يتول السلطة بمفرده إلا مدة تقل عن ثلاث سنوات، وطرد من السلطة أكثر من مرة، وطوال هذه الفترة لم يكمل أي برلمان مصري مدته الدستورية ما عدا برلمان 1945 – 1949، ولم يحدث أن استقالت وزارة؛ لأنها لم تحصل على ثقة البرلمان أو نتيجة سحب الثقة بها. وفشل الملك فاروق 1936 – 1952 في أن يعطي قيادته طابعًا وطنيًّا بالذات في الفترة الأخيرة من حكمه، وأدت سياساته وسلوكه الخاص وإصراره على الحكم غير الدستوري إلى اغتراب قطاعات واسعة من الشعب عنه، وعطلت العديد من أحكام الدستور، نتيجة إعلان الأحكام العرفية بسبب

حرب فلسطين، حتى أن «فاتيكيوتز» وصف هذا الوضع بأن مصر كانت دولة بوليسية لها برلمان[1]. ووصف المحامي الشاب محمد عصفور هذا الوضع بأن مصر تحولت إلى «سجن كبير، يضم الشعب والدستور» وأن الاستعمار أفسد كل شيء[2].

وتزايد إدراك قطاع من المثقفين المصريين بأن النظام دخل في نفق مظلم. وعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة الأهرام في عام 1938 مقالات للأستاذ توفيق الحكيم، وحوارات له مع د. منصور فهمي عميد كلية الآداب، حول تقييم التجربة الديمقراطية في مصر، فكتب الحكيم عن جموح الديمقراطية: «لقد فُهِمَت الديمقراطية فهمًا غريبًا، فهي اليوم مطية ذلول لكل من يريد الوصول. لقد تزاحم الناس فعلًا على ركوبها فجمحت بهم، وانطلقت تهدم الأخلاق وتحطم المثل العليا»[3]، وفي مقال آخر كتب «إن هذه الديمقراطية كما تفهمونها وتزاولونها في مصر هي أصلح أداة لتولي الحكم غير الصالح»[4].

وعبر أديب مصر العظيم نجيب محفوظ عن أزمة النظام، في أكثر من رواية، له مثل: السكرية، والمرآيا، والسمان والخريف. وعبرت الرواية الأخيرة عن وجهة نظره في نظام فاروق، فالرواية بدأت أحداثها مع حريق القاهرة في 26 يناير 1952، والتي أدت إلى قيام الملك بإقالة حكومة الوفد، ويعلق الوفدي عيسى الدبّاغ في الرواية على ذلك بقوله «لولا الخونة لأوقفنا الملك عند حدوده الدستورية، ولحققنا الاستقلال»، فيرد عليه ابن عمه حسن الدباغ مراهنًا على سقوط النظام بأسره بقوله: «يجب أن يذهب الإنجليز والملك والأحزاب، وأن نبدأ من جديد»[5].

(1) P.J .Vatikiotis ,**The Egyptian Army in Politics** Bloomington, 1961, pp.24-25.

(2) محمد عصفور: فلنحطم الأغلال القاهرة،1951، ص 6.

(3) توفيق الحكيم: شجرة الحكم السياسي في مصر 1918 – 1978 القاهرة، 1985 ، ص 118.

(4) المرجع السابق، ص 127

(5) مصطفى بيومي: وصف مصر في أدب نجيب محفوظ. الملوك والرؤساء والزعماء القاهرة، 2010، ص ص 38 – 39.

ويمكن القول بأن نقطة التحول الرئيسية قد حدثت عام 1948 بهزيمة الجيش العسكرية في فلسطين، فقد أدى ذلك إلى إثارة ثائرة عدد من ضباط الجيش؛ نتيجة إحساسهم بأن الجيش قد زُجَّ به في معركة لم يستعد لها، ولم تقدر القيادة عواقبها كاملة، وربط هؤلاء الضباط بين الهزيمة من ناحية والفساد السياسي في الداخل، الذي اعتبروه السبب الأصيل للهزيمة من ناحية أخرى، ومع ذلك يصبح من الخطأ تفسير ما حدث عام 1952، بإرجاعه فقط إلى هزيمة فلسطين، ولكن ينبغي إدخال عناصر اجتماعية وسياسية أخرى في التحليل.

فمن ناحية، كان التوازن التقليدي للمجتمع، الذي قام على سيادة طبقة كبار الملاك، قد بدأ في الاهتزاز، وبدأت الصحف المصرية تنشر الكثير عن أخبار الانتفاضات الفلاحية ضد كبار ملاك الأرض، ومن ناحية أخرى شهدت المدن – وبالذات القاهرة – عددًا من التطورات المهمة في فترة ما بين الحربين،فقد زاد عدد السكان بنسبة تفوق الزيادة في الرقعة الزراعية، فضلًا عن عدم العدالة في الملكية الزراعية؛ حيث امتلكت أقلية من كبار الملاك الجزء الأكبر من الأراضي، مما أدى إلى ازدياد الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، دون أن تكون المدن قادرة على استيعابهم وتوفير خدمات الإقامة والتعليم وفرص العمل لهم، وأصبح هؤلاء مادة جاهزة للحركات الثورية ولأي تمرد أو انفجار شعبي[1]، وفي نهاية الأربعينيات ازداد عدد الإضرابات العمالية، وبرزت الطبقة العمالية كجماعة، تتميز بقدرة تنظيمية عالية يقرب بينها تنامي الإحساس بالاغتراب السياسي. وإزاء ذلك عجزت الطبقة الحاكمة عن فهم ما يحدث، وإدراك آثاره على النظام الاجتماعي بأسره، وتطوير سياسات قادرة على التغيير والاستجابة بما يتلاءم مع الظروف الجديدة.

كما نشأت طبقة وسطى جديدة[2]، طالبت بقدر أكبر من المشاركة السياسية والعائد الاقتصادي، وشملت هذه الطبقة خريجي الجامعات والمثقفين والمهنيين، وقدمت القيادة

(1) Vatikiotis, **Op.Cit**, pp 218 – 219

(2) د. راشد البراوي : مرجع سابق، ص ص 75 – 80 وكذلك

M. Halpren, **Social Change in the Middle East and North Africa,** Princeton, 1963, pp. 53 – 54.

الفكرية للتغير الاجتماعي والسياسي المنشود، وعبر حال الجيش عام 1952 أساسًا عن آمال وأهداف هذه الطبقة الوسطى الجديدة ضد النظام الاجتماعي والاقتصادي، القائم الذي حال دون تطورها، كماعبرالإنتاج الثقافي في نهاية الأربعينيات عن حالة الضجر وعدم الاستقرار والاضطراب، الذي كان يعيش فيه المثقفون، وشعر المصريون خلال هذه الفترة بقدر كبير من المهانة؛ نتيجة رفض إنجلترا منح مصر الاستقلال الحقيقي وهزيمة الجيش المصري في فلسطين، وعبر كثير من الأدباء والمفكرين عن إحساسهم بأن القيادة السياسية لبلادهم قد تحالفت مع الإنجليز وهجرت الشعب وباعت نفسها للشيطان، وأدى ذلك كله إلى شعور عميق لدى النخبة المثقفة بالتمزق، وعدم الاتفاق على مفهوم موحد للهوية ولمستقبل مصر وإمكانية التغيير[1].

وهكذا فقد اتسمت الفترة السابقة لعام 1952 بعدة سمات، منها:

1 – ازدياد الهوة بين النخبة السياسية الحاكمة والجماهير، وبالذات فيما يتعلق بمطالب التغير الاجتماعي، وعجز النخبة عن التعبير عن هذه المطالب أو الاستجابة لها.

2 – دخول القضية الوطنية في مأزق تاريخي، بعد فشل كل المباحثات لإعادة النظر في معاهدة 1936، وقيام الحكومة المصرية بإلغائها في 1951.

3 – حدوث تحولات على مستوى الجماهير الشعبية، التي أصبحت معبأة بمشاعر التغيير الثوري، دون أن تمتلك من أدوات التنظيم السياسي ما يمكِّنها من تغيير نظام الحكم.

4 – تطور وضع اقتصادي، يتسم بعدم العدالة الصارخة والتفاوت في توزيع الدخل.

5 – حدوث تغير اجتماعي سريع بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، وازدياد عدد السكان والهجرة من الريف إلى المدينة.

(1) Lerner ,**op. cit**., pp. 223 – 240, and P.L. Kemball, " The Ambivalent Character of Nationalism among Egyptian Professionals ", **Public Opinion Quarterly,** vol, XX po Spring 1956, pp. 227 – 282.

وأدت هذه التوترات إلى ازدياد الاغتراب السياسي، والإضرابات والمظاهرات المستمرة، ونمو منظمات تتحدى إطار الشرعية القائم كالإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي والحركات الشيوعية وهيئة الضباط الأحرار، وتصاعدت الدعوة إلى التغيير[1].

لقد شهدت هذه الفترة نموًّا للمنظمات التي استخدمت أساليب العنف والاغتيال، وكونت منظمات شبه عسكرية كأداة للعمل السياسي، ولأول مرة ازدادت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بين قطاعات متزايدة من المواطنين.. ونتيجة لعجز النخبة الحاكمة عن تجاوز الإطار، الذي كانت تتحرك فيه وعجزها عن التغيير، ورفض الإنجليز الانسحاب من مصر، برزت فكرة أن الحل الوحيد هو الثورة. ويصف د. محمد حسين هيكل الفترة ما بين عام 1946، منذ استقالة وزارة النقراشي، حتى عام 1952 بقوله»فما وقع أثناءها من الحوادث في مصر جسيم غاية الجسامة. فهذه الأشهر الثمانين كانت أشهر ثورة فكرية وقلق اجتماعي واضطراب نفسي، قل أن رأت مصر مثله في تاريخها القومي الحديث، وإن شئت فقل إنها كانت امتدادًا للثورة التي بدأتها في سنة 1919 مع سعة في أفقها، وفي ميادينها، وفي غاياتها وأغراضها»[2].

وتتابعت الأحداث بسرعة، ففي عام 1950 وقع 49 إضرابًا عماليًّا، وزاد العدد إلى 200 في عام 1951، وفي نفس العام حدثت بعض الانتفاضات الفلاحية، مثلما حدث في كفر نجوم وبهوت، وتعددت حالات مصادرة الصحف، واستخدام الإجراءات البوليسية في مواجهة العناصر الداعية لتغيير في المجتمع، ولكن هذه الإجراءات كانت عاجزة عن التصدي الجدي للأفكار، وتشاتم الوزراء الوفديون على صفحات الجرائد، وانتشرت قصص فساد الأسرة المالكة والحاشية.

(1) ومنها على سبيل المثال أحمد محمد رضوان: كيف نكافح الفقر والغلاء، القاهرة، 1946، ومحمد صلاح الدين إمام: في طريق الاشتراكية أو سياسة عامة تعالج مشاكلنا العامة، القاهرة، 1952.

(2) د. محمد حسين هيكل: مرجع سابق، جزء 2، ص 27.

وبعد إلغاء المعاهدة في أكتوبر 1951 تصاعدت عمليات الكفاح الشعبي ضد الإنجليز، وفي 11 سبتمبر اتخذت الحكومة مجموعة من القرارات بتوقيع العقوبات على كل المتعاونين مع الاحتلال وبإباحة حمل السلاح؛ لكي يتمكن الشعب من الدفاع عن نفسه، وفي 14 نوفمبر قامت مظاهرة كبرى بمناسبة ذكرى شهداء ثورة 1919.

وفي يناير 1952 حدثت أزمة نادي الضباط، وسقط مرشحو الملك في انتخابات مجلس الإدارة، وفي 25 يناير حدثت مذبحة الإسماعيلية، وفي اليوم التالي تحرق القاهرة، وينزل الجيش إلى الشوارع، وتقال حكومة الوفد، وتبدأ سلسلة من وزارات القصر. وبحريق وسط القاهرة في 26 يناير 1952 سقط النظام السياسي والاجتماعي القائم، والطبقة الحاكمة التي كانت تعبر عنه، وهكذا توفرت في مصر كل شروط «الموقف الثوري»، عدا التنظيم القادر على تفجير الموقف.

ويقدم ديكمجيان تحليلًا إحصائيًا لوضع الأزمة في مصر، والذي يقيس حالة عدم الاستقرار من خلال دراسة عدد وقائع العنف والقمع، بما تشمله من مظاهرات وإضرابات واغتيالات واعتقالات، ويوضح هذا التحليل القفزة الكبيرة في أعمال العنف خلال عامي 1947 – 1948، ثم يهدأ الوضع نسبيًا في عامي 1949 – 1950، والذي يمكن تفسيره بمحاولة النخبة السياسية الحاكمة السيطرة على الموقف، ثم تعود الزيادة خلال عام 1951 والنصف الأول من عام 1952؛ الأمر الذي يشير إلى عجز النظام المتزايد عن احتواء القوى النشطة في داخله واستيعابها، وفي السبعة شهور السابقة على حركة الجيش، وقع 20 عملا من أعمال العنف، بالمقارنة بعدد 27 خلال عام 1948، وهو ما يشير إلى تكثيف غير مسبوق في حالة الأزمة التي واجهها النظام[1].

ويلخص الأستاذ توفيق الحكيم رؤيته لمرحلة مقدمات الثورة بأنه «كانت مصر لا تزال على ما هي عليه من حيث مجتمعها السياسي، الذي جعل أي تقدم نحو مصيرها المنشود غير ممكن؛ فالملك فاروق جعل يتاجر بالوزارت ويلعب بالحكومات المتعاقبة..

(1) H .Dekmejian ,**Egypt under Nasir** New York, 1973, pp. 34 – 36.

وأصبح ذلك النظام الذي قيل إنه ديمقراطي يكشف عما كنت أسميه في كتاباتي في ذلك العهد الديمقراطية المزيفة»[1]

وفي السابعة والنصف من صباح الأربعاء 23 يوليو عام 1952 وجهت الإذاعة المصرية بيانا باسم القائد العام للقوات المسلحة، ورد فيه «اجتازت مصر فترة عصبية في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين. وأما فترة ما بعد هذه الحرب، فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، وتآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد؛ حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب».

وفي الانذار الذي وجهه الجيش إلى الملك يوم 26 يوليو، أشار إلى أن «الفوضى الشاملة عمت جميع المرافق؛ نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور، وامتهانكم إرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعور العالم... حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير. ويصف الأستاذ محمد زكي عبد القادر هذا المشهد بأنه بلغت الملهاة غايتها وقامت ثورة الجيش «فأطاحت بالنظام كله: العرش والأحزاب والساسة، فشربوا كأس أخطائهم التي ظلت ترسب في القاع، من أول اعتداء دستوري ارتكب في أواخر عام 1924 ».

هكذا انتهى عهد وبدأ عهد، وعجز حزب الشعب ومؤسسة الاستقلال الوفد عن مواجهة مطالب المرحلة الجديدة من التطور المصري، وعجزت مؤسسات النظام السياسي عن استيعاب قوى التغيير والمطالب الاجتماعية الجديدة، وسقط التوازن الاجتماعي القديم، ومعه نظام الحكم الذي أفرزه وعبر عنه.

(1) توفيق الحكيم، مرجع سابق، ص 333. وكذلك محمد حسنين هيكل: سقوط نظام. لماذا كانت ثورة يوليو 1852 لازمة؟ القاهرة، 2002.

ختـــام

في الظاهرة السياسية المصرية

لابـد أن تسـتند الدراسـة العلمية للنظام السياسـي المصـري إلى نظرة عامـة للظاهرة المصريـة، ورؤيـة أوسـع لتطـور المجتمـع المصري فـي مجمله، وتفسـير لهـذا التطور ودلالاته ومغزاه. وفي هذا الإطار، يمكن تصنيف الدراسـات التي سـعت إلى تقديم مثل هذه النظرة العامة إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: ينطلق من مفاهيم الاسـتبداد الشـرقي أو النموذج الآسـيوي للإنتاج، مـع وجود اختلافات حول معنى هذه المفاهيـم، وإن كان يجب التمييز بين أولئك الذين يركزون على العوامل الجغرافية وحسب، وأن مصر كمجتمع تعتمد على نهر النيل؛ الأمر الـذي يرتـب عددًا مـن النتائج المتعلقة بطبيعة السـلطة والعلاقة بيـن الحاكم والمحكوم وشـكل القوى الاجتماعية. ويمكن وصف هؤلاء بأنهم يقعون في أسـر نوع من الحتمية الجغرافيـة، التي لا فـكاك أو مهرب منها، وبيـن أولئك الذين يسـتخدمون هذه المفاهيم كمقولات جغرافية – اجتماعية، ويدرسون أثر العوامل الجغرافية في علاقاتها وتفاعلاتها مع الحقائق الاجتماعية الأخرى.

الاتجاه الثاني: ينطلق من التحليل الطبقي للتاريخ الإنساني، وينظر إلى تطور المجتمع مـن منظور الطبقـات الاجتماعيـة، وظهور طبقات جديـدة، وتحلل أو ضعـف الطبقات القائمـة والعلاقـة التي تقوم بين الطبقات من صراع أو تعـاون، وارتباط ذلك كله بأدوات الإنتاج وعلاقاته.

الاتجاه الثالث: ينظر إلى المجتمع المصري من وجهة نظر تطور بناء القيم الاجتماعية، ونسق الأفكار السائد في المجتمع، فيدرس تطور الأفكار ونشأة مفاهيم جديدة في المجتمع، والعلاقة بين القديم والجديد، بما يتضمنه ذلك من تفاعلات وصراعات.

هذا التصنيف لا يمنع بالطبع أن بعض الدراسات تسعى للجمع بين أكثر من اتجاه، بدرجة أو أخرى من التوفيق في هذا السعي.

أما المؤلف الذي يمثل هذا الكتاب الجزء الأول منه، فيركز على نظام الحكم وتطور المؤسسات السياسية في المجتمع، وعلى وجه التحديد البرلمان والوزارة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وكما أوضحت في المقدمة، فإن الاهتمام سوف يكون على تطور هذه المؤسسات، دون إغفال للقوى الاجتماعية والاقتصادية، التي عبرت عنها هذه المؤسسات.

ومن دراسة مرحلة الديمقراطية البرلمانية، تبدو عدة سمات لنظام الحكم في مصر، قد يكون من المفيد التعبير عنها بشكل واضح:

(1) الاتجاه نحو نمط من القيادة الفردية، وقد لاحظنا ذلك لدى الملك ولدى الوفد، ولدى الإخوان المسلمين، مع اختلاف في المبررات والأهداف.

(2) الازدواج في مفهوم السلطة التنفيذية، فكانت تتكون دائمًا من رئيس الدولة (الخديوي أو السلطان أو الملك) ورئيس النظار أو الوزراء، مع الأخذ بعين الاعتبار أن رئيس الدولة كان يملك ويحكم، ويتمتع بسلطات حقيقية في اتخاذ القرار السياسي.

(3) الاستقرار على مستوى رئاسة الدولة مع درجة عالية من عدم الاستقرار على مستوى الوزارة والبرلمان، حتى أن عدم الاستقرار الوزاري والبرلماني يعد إحدى سمات نظام الحكم في مصر، خلال هذه المرحلة.

(4) غلبة السـلطة التنفيذية على السلطة التشـريعية، فلم يحدث أن سحب برلمان الثقة مـن الـوزارة، وهكذا ففـي التجربة المصريـة – نقيضًـا للمبدأ البرلمانـي – كانت الوزارة تختار وتصنع برلمانها، وليس العكس.

(5) دور طبقة كبار ملاك الأرض في تكوين النخبة السياسية الحاكمة.

(6) علاقـة القـوى الخارجيـة بتطـور نظام الحكـم، فكما رأينـا.. فإن عدم الاسـتقرار السياسـي ارتبط في أغلب الأحيان بالتدخل الإنجليزي، أضف إلى ذلك أن انهيار تجربـة محمد علي ارتبطت أيضًا بدور القـوى الخارجية، وقد أدى ذلك – علاوة على تدخل الملك غير الدسـتوري – إلى إكسـاب الحركة الوطنية المصرية طابعًا عنيفًا، وأدى إلى لجوئها إلى العنف كأداة للعمل السياسي.

(7) الانفصال بين مؤسسات النظام السياسي وقيم الجماعة المصرية؛ بمعنى أن الثقافة السياسـية المصرية السائدة وقتذاك لم تتمثل القيم، التي تتضمنها أو تفترضها هذه المؤسسـات. ارتبـط بذلك انفصـال الجماعة الثقافيـة والنظـام التعليمي والقوى السياسـية ما بيـن علمانية ودينية انفصالًا يـكاد يكون كاملا؛ الأمـر الذي أدى إلى غياب الاتفاق العام حول المبادئ الرئيسية للتنظيم الاجتماعي والسياسي.

وجـاء تدخل الجيش مؤشـرًا بانتهـاء عهد وبدء عهد جديد من تطور مصر السياسـي. انتهـى العهـد الأول بفشـله في حل «المسـألة المصرية».. صحيح أنه وضـع لبنات مهمة ورئيسـية فـي بناء صرح الجماعة السياسـية كمفاهيـم الحرية والدسـتورية والديمقراطية والوحدة الوطنية، ولكن المسـألة المصرية في شـقيها الوطني والاجتماعي، لم تصل إلى حلـول لهـا خلال هذا العهد، فمـاذا كانت الأيام تخبـئ لمصر بعد ذلك؟ وما هو إسـهام العهد الجديد في حل هذه المسـألة؟ وهل نجح في إقامة المؤسسـات السياسـية، القادرة علـى التعبير عن الجماعة من ناحية، وعلـى تحديثها وتطويرها من ناحية أخرى؟ هذا هو موضـوع الجـزء الثاني من هذا الكتاب، الذي نرجـو أن نعكف على وضعه – بإذن الله – عن فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس أنور السادات.